قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على اتفاق الشراكة الثلاثى الأطراف لتنفيذ برنامج "المساعدة الفنية من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية فى مصر" بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركة سيماريس والوكالة الفرنسية للتنمية والموقع فى مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

وُوفق على اتفاق الشراكة الثلاثى الأطراف لتنفيذ برنامج "المساعدة الفنية من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية فى مصر" بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركة سيماريس والوكالة الفرنسية للتنمية ، والموقع فى مدينة القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٤٤١هـ

(الموافق ٢٠ يوليو سنة ٢٠٢٠م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق أول نوفمبر سنة ٢٠٢٠ م) .

اتفاق رقم (CEG 1105 01 A)

اتفاق الشراكة ثلاثى الأطراف

لتنفيذ برنامج المساعدة الفنية

من أجل تطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية فى مصر

بـين :

حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها الدكتور/ إبراهيم حسن على عشماوى ، مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية بصفته المفوض لأغراض هذا الاتفاق وفقًا لتفويض التوقيع الممنوح من وزارة الخارجية رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٢

١ - (المشار إليها فيما يلى باسم الحكومة المصرية "المستفيد" أو جهاز تنمية التجارة الداخلية) .

و

٢ - شركة سيماريس SEMMARIS - وهى شركة فرنسية مشتركة يحكمها القانون الفرنسى - ومقرها مسجل على العنوان التالى :

1, Rue de la Tou, BP 40316, 94152 Rungis Cedex, France,

وهى مسجلة بسجل التجارة والشركات فى Creteil تحت رقم ٦٦٢٠١٢٤٩١ ، ويمثلها السيد/ بينوا جوستر Mr. Benoît juster ، بصفته المدير التنفيذى والمفوض رسميًا فى التوقيع على هذا الاتفاق ؛

(ويشار إليها فيما يلى باسم "الشريك الفنى" أو شركة "سيماريس SEMMARIS") ؛

و

٣ - "الوكالة الفرنسية للتنمية" - وهى هيئة فرنسية عامة خاضعة للقانون الفرنسى - ومقرها الرئيس كائن فى ٥ ، شارع رولاند بارث ، ٧٥٥٩٨ باريس سيدكس ١٢ ، فرنسا ، مسجلة فى سجل التجارة والشركات فى باريس تحت رقم ٧٧٥ ,٦٦٥ ,٥٩٩ ، ويمثلها السيد فابيو جرازى ، بصفته مدير مكتب الوكالة بالقاهرة ، المخول رسميًا للتوقيع على هذا الاتفاق . (المشار إليه فيما بعد بـ"الوكالة") .

(ويشار إلى المستفيد) "الشريك الفنى والوكالة جميعًا فيما يلى بكلمة "الأطراف" ولكلٌ منها بكلمة "الطرف") .

حيث إنه :

(أ) قد وافقت وزارة التموين والتجارة الداخلية - وفقًا لما ورد فى الخطاب المؤرخ فى ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨ ، والذى أرسل إلى سفير فرنسا فى مصر - على أن تتولى شركة سيماريس SEMMARIS تنفيذ برنامج لبناء القدرات من أجل رفع كفاءة السوق فى إدارة أسواق الجملة وتشغيلها فى كافة أنحاء مصر .

(ب) قد وقعت الحكومتان الفرنسية والمصرية فى ٢٨ يناير ٢٠١٩ إعلان نوايا مؤيداً للمساعدة الفنية ، حيث تؤكد الحكومة الفرنسية - بموجب هذا الإعلان - عزمها على تمويل برنامج للمساعدة الفنية - بتقديم منحة - يهدف إلى وضع خطة عامة لتطوير أسواق الجملة فى جميع أنحاء مصر .

(جـ) الوصف التفصيلى للمشروع مذكور فى الملحق (وصف المشروع وخطة العمل) ("المشروع") وهو مشروع يتوخى إقامة شراكة بين المستفيد والشركاء الفنيين والوكالة من خلال اتفاق شراكة صندوق شراكه الخبرات الفنية والعملية (FEXTE) ثلاثى الأطراف ("الاتفاق") فى مجالى التوريد وأسواق الجملة فى كافة أنحاء مصر . الهدف الرئيس للمشروع هو تزويد المستفيد بالتوصيات الأساسية المتعلقة بإمدادات الأغذية وجودتها والاستفادة من المنتجات الغذائية والخدمات اللوجيستية فى إطار الملحق .

فى هذا الإطار يفوِّض المستفيد - فى الاضطلاع بكافة الإجراءات والتعهدات بموجب هذا الاتفاق - وزارة التموين والتجارة الداخلية بجمهورية مصر العربية وفقًا لصلاحياتها ومسئولياتها ؛ حيث إن وزارة التموين والتجارة الداخلية هى المستفيد النهائى من المشروع . تفوض وزارة التموين والتجارة الداخلية جهاز تنمية التجارة الداخلية فى الإشراف على جميع أنشطة المشروع .

جهاز تنمية التجارة الداخلية إحدى الجهات التابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية والذى أنشئ بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٥٤ لعام ٢٠٠٨ ، وهو الجهة المسئولة عن تنمية الاستثمارات وتحفيزها عند جميع مستويات قطاع التجارة الداخلية فى مصر ورفع كفاءة الأسواق الداخلية .

(د) شركة سيماريس SEMMARIS هى شركة فرنسية مشتركة مسئولة عن تطوير أسواق الجملة وتحسينها وإدارتها وتشغيلها بمنطقة Rumgis بإقليم باريس . والتى تعد السوق الكبرى للمنتجات الطازجة على الصعيد العالمى .

(هـ) وافقت الوكالة - بموجب قرار صندوق شراكة الخبرات الفنية والعملية (FEXTE) رقم C20190123 المؤرخ فى ٢٢ مارس ٢٠١٩ - على تقديم منحة وفقًا لأحكام الاتفاق الماثل وشروطه .

وبناءً على ما تقدم . فقد اتفقت الأطراف على ما يلى :

١ - التعريفات والتفسيرات :

تحمل الكلمات والعبارات المكتوبة بخط بارز فى هذا الاتفاق (شاملة ما ورد منها فى الحيثيات المذكورة أعلاه وفى الملحق المرفق بالاتفاق الماثل) المعانى المحددة لها فى هذا الاتفاق .

٢ - الغرض من الاتفاق :

الغرض من هذا الاتفاق ومن ملحقه (وصف المشروع وخطة العمل) هو تحديد شروط الشراكة بين الأطراف لتنفيذ عدد من الإجراءات من أجل تطوير أسواق البيع بالجملة فى جميع أنحاء مصر فى نطاق الملحق .

٣ - المساهمة المالية :

٣-١ قيمة المساهمة :

تقدم الوكالة للشريك الفنى مساهمة مالية يبلغ حدها الأقصى ٧٠٠ ألف يورو (٧٠٠,٠٠٠ يورو) بدون أى ضرائب ("المساهمة المالية") وفقًا لاتفاق الدعم كما هو محدد بالبند (٣-٢) أدناه وهذا الاتفاق لا يتضمن أى تحويلات للموارد النقدية أو المادية بين المستفيد والطرفين الآخرين .

كما أنه وفقًا لاتفاق الأطراف ، يتعهد المستفيد بأن تقدم وزارة التموين والتجارة الداخلية و/أو جهاز تنمية التجارة الداخلية (ITDA) مساهمة عينية أو مالية أو كليهما لضمان مشاركة موظفيها فى أنشطة التدريب والرحلات الدراسية ، ولجمع المعلومات والبيانات ، وفقًا للموضح بالملحق (وصف المشروع وخطة العمل) .

٣-٢ آلية الدفع :

يفوض المستفيد ويوافق أن تدفع الوكالة الأموال مباشرة إلى الشريك الفنى لاستكمال جميع أنشطة التعاون الفنى ، وفقًا للشروط المنصوص عليها فى اتفاق شراكة ثنائى الأطراف مبرم بين الشريك الفنى والوكالة (اتفاق الدعم) . يقدم اتفاق الدعم خيار إعادة التمويل للنفقات المؤهلة من أجل السماح ببداية سريعة لأنشطة الشريك الفنى .

أى مدفوعات من جانب الوكالة لكل أو جزء من المساهمة المالية تتم وفقًا لاتفاق الدعم . يقدم الشريك الفنى للوكالة طلبًا محدداً لدفع المساهمة المالية ، وترسل نسخة منه إلى وزارة التموين والتجارة الداخلية وجهاز تنمية التجارة الداخلية . تعلن وزارة التموين والتجارة الداخلية أنه يجوز لجهاز تنمية التجارة الداخلية إبداء رأيه فى هذا الطلب خلال مدة خمسة عشر (١٥) يومًا من تاريخ استلامه والذى بدوره تقدمه - عند الاقتضاء - إلى الوكالة .

٤ - تعهدات الأطراف :

٤-١ تعهدات المستفيد :

يسمح المستفيد لشركة سيماريس SEMMARIS بفحص جميع البيانات والمعلومات المتاحة والقيام بزيارات ميدانية للتحقق من صحة المعلومات التى حصلت عليها . وعلى وجه الخصوص ، فإن على المستفيد أن يتعاون بحسن نية وتقديم المساعدة المناسبة واللازمة لتمكين سيماريس SEMMARIS من استكمال المشروع . وتحقيقًا لهذا الغرض ، فإن المستفيد يوافق على ما يلى :

أن تقدِّم لشركة سيماريس SEMMARIS جميع المعلومات والوثائق المتاحة والتى تطلبها شركة سيماريس SEMMARIS فيما يتعلق بالمشروع ، شريطة أن تكون الحكومة المصرية مخولة قانونًا بالكشف عن تلك المعلومات أو الوثائق ؛

وأن تتخذ القرارات بشأن تلك الطلبات فى الوقت المناسب .

وكذلك يساعد المستفيد شركة سيماريس SEMMARIS فى التنسيق مع مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والمجموعات والمنظمات بشأن الحصول على أى معلومات ضرورية لاضطلاع الشركة بمهامها كاملة (وفقًا لبند ٤-٢ أدناه) .

٤-٢ تعهدات الشريك الفنى :

تتولى شركة سيماريس SEMMARIS - مراعاة منها للأداء الملتزم ببنود هذا الاتفاق وشروطه وكذا Subsidy Agreement اتفاق الدعم - إجراء تحليل ومراجعة لأسواق الجملة الحالية الموجودة فى مصر حسب ما هو محدد فى الملحق (وصف المشروع وخطة العمل) .

من المفهوم بموجب هذا أن التزامات الشريك الفنى بموجب هذه الاتفاقية يتم تنفيذها على أساس التزام الجهد الأفضل باستثناء أى التزام لتحقيق نتائج محددة فيما يتعلق بإكمال ونجاح تطوير أسواق الجملة فى جميع أنحاء مصر ، والتى تظل مسئولية المستفيد .

يحق للشريك الفنى التعاقد من الباطن على أى جزء من المشروع ، شريطة موافقة المستفيد عليه .

اتفق الطرفان (المستفيد والشريك الفنى) وحددهما بموجب هذا ، أنه إذا لم يحصل الشريك الفنى على أى جزء من المساهمة المالية ، فيحق له تعليق تقديم الخدمات المتعلقة بالمعالم اللاحقة المشار إليها فى الملحق حتى يتم السداد الكامل للمبالغ الخاصة به و/أو إنهاء هذه الاتفاقية وفقًا لأحكام الفقرة (١١) أدناه .

٤-٣ تعهدات الوكالة :

تضطلع الوكالة بما يلى :

ضمان الإمداد بالتمويل من أجل المساعدة الفنية - بما يتسق مع الملحق (وصف المشروع وخطة العمل) - الذى يبلغ حده الأقصى سبعمائة ألف يورو (٧٠٠,٠٠٠ يورو) على مدار المدة الكاملة للمشروع .

المشاركة فى لجنة التنسيق للمشروع وفقًا للبند ٥ (لجنة التنسيق) .

٤-٤ المهارات العامة :

يتعهد كل طرف معنى وفقًا للاتفاق الماثل بتشجيع التعاون الفنى فى حدود مسئولياته . وعلى وجه الخصوص : من خلال تعبئة الموارد الفنية والمالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الاتفاق وفقًا للملحق (وصف المشروع وخطة العمل) .

٥ - لجنة التنسيق :

تضطلع لجنة لتسيير الأعمال بالرقابة على تنفيذ هذا الاتفاق يرأسها رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية يكون الشريك الفنى مسئولاً عن التنظيم . وستضطلع الشركة بمهام السكرتارية للجنة تسيير الأعمال فضلا عن التدوين بالسجلات .

تجتمع اللجنة مرة كل شهرين ، وتتكون من :

ممثل عن وزارة التموين والتجارة الداخلية . يعينه الوزير .

ممثل عن جهاز تنمية التجارة الداخلية ، يعينه رئيسه .

ممثل عن إحدى الإدارات أو الوزارات الأخرى ذات الصلة ، تختاره وزارة التموين والتجارة الداخلية .

ممثلين اثنين عن الشريك الفنى يعينهما رئيس المكتب التنفيذى .

ممثل عن الوكالة الفرنسية للتنمية .

ممثل عن السفارة الفرنسية بمصر ، تعينه الإدارة الاقتصادية التابعة للسفارة .

وتكون تلك اللجنة مسئولة عن برمجة الأنشطة ومراقبة التقدم المحقق والإبلاغ بالنتائج والمعالجة الودية لأى خلافات تنشأ هذا . ويمكن للجنة التنسيق أن تجتمع عن طريق مؤتمر عبر الفيديو .

٦ - الترتيبات التشغيلية - الحصرية :

من أجل تلبية توقعات الأطراف بأكبر قدر ممكن من الفعالية . يجب تنظيم اجتماعات لتحديد برنامج العمل وملحقه (وصف المشروع وخطة العمل) وتحديثهما ، على النحو الذى تتطلبه الأطراف أى تعديل لهذا الاتفاق وللملحق يتم كتابة وينفذ من جانب كافة الأطراف .

علاوة على ذلك ، يبلغ المستفيد بموجب هذه الأطراف الأخرى أنه سيتم تقديم أى تعليقات يتم تقديمها إلى العناصر الموصوفة فى الملحق (وصف المشروع وخطة العمل) إلى الشريك الفنى عبر جهاز تنمية التجارة الداخلية ITDA .

يقر الأطراف ويوافقون على أنه خلال مدة هذه الاتفاقية على النحو المحدد فى المادة (٩) أدناه . يجب عليهم الامتناع . سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، عن الدخول فى أى مناقشات أو ترتيبات مع أى طرف آخر فيما يتعلق بهذه المساعدة التقنية .

فى هذا الصدد يمثل كل طرف بموجب هذا ويضمن للطرف الآخر أنه لم يشارك أو يشارك حاليًا . سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . فى أى مناقشات أو ترتيبات متعلقة بهذه المساعدة التقنية .

٧ - السرية - الاتصالات - وملكية المعلومات :

(أ) لا يجوز للمستفيد ولا للشريك الفنى الكشف عن محتوى هذا الاتفاق لأى طرف آخر دون موافقة مسبقة من الوكالة باستثناء أى شخص يكون المستفيد أو الشريك الفنى ملتزمًا إزاءه بالإفصاح عن ذلك المحتوى بموجب أحد القوانين واجبة التطبيق ، أو بموجب اللوائح أو بموجب حكم قضائى .

(ب) يتعهد المستفيد بأن جهاز تنمية التجارة الداخلية . وزارة التموين والتجارة الداخلية وأى جهة عامة بالمشروع أن تفى بالالتزامات المنصوص عليها فى الفقرة (أ) أعلاه .

بغض النظر عن أى اتفاق قائم يُلزم بالسرية ، يجوز لأى من الطرفين الإفصاح - بعد اتفاق مشترك - عن أى معلومات أو مستندات تتعلق بالمشروع لمدققى الحسابات أو الخبراء أو وكالات التصنيف أو المستشارين القانونيين أو الهيئات الإشرافية . مقاولين الباطن أو مقاولين الطرف الثالث والالتزام بحظر نشر أى معلومات تتعلق بالمشروع . دون موافقة مسبقة من كل من الأطراف الثلاثة .

(جـ) لا تعتبر المعلومات التالية معلومات سرية وفقًا لهذا الاتفاق :

المعلومات التى سبق أن نشرها مالكها الأول قبل وقت إرسالها ؛

المعلومات التى تلقاها الطرف الآخر من الطرف الذى يملكها قبل إبلاغها ؛

المعلومات التى أصبحت معروفة على النطاق العام بعد التصريح بها ، دون أن يكون ذلك ناجمًا عن تقصير من أى طرف ؛

المعلومات المبلغة لطرف آخر قد يفعل بها ما يريد حسب ما هو مذكور بوضوح .

(د) لا يحق لأى طرف أن يستخدم أى وسائط إعلامية ولا أن يستخدم - بأى طريقة كانت - العلامات التجارية أو الأسماء التجارية أو العلامات المميزة أو أى حقوق فكرية يملكها الطرف الآخر دون موافقة كتابية مسبقة من ذلك الطرف الآخر .

وعلى وجه الخصوص ، جميع حقوق الملكية الفكرية ولا سيما الخبرات الفنية أو العلامات التجارية أو الأسماء التجارية أو الأسرار التجارية أو المنهجيات أو براءات الاختراع أو الابتكارات أو حقوق التصميم أو حقوق التأليف والنشر أو البيانات أو حقوق قاعدة البيانات ("حقوق الملكية الفكرية") المملوكة أو المكتسبة . أو التى طورتها أو رخصت بها أطراف أخرى للشريك الفنى ، والتى تظل ملكًا للشريك الفنى ، بغير أن يحصل المستفيد على أى حق أو ترخيص أو وضع قانونى يتعلق بحقوق الملكية الفكرية للشريك الفنى .

وبناءً على ذلك فإن من المتفق عليه أن المستفيد لن يستخدم أبداً - ويتعهد بأن الشركات التابعة له أو الوكلاء أو المقاولين التابعين له لن يستخدموا أبداً - بأى طريقة كانت . الأسماء التجارية أو العلامات التجارية المتعلقة بـ"Rungis" أو شركة "سيماريس "SEMMARIS أو أى أسماء أخرى أو علامات تجارية أو علامات مميزة مملوكة لشركة سيماريس SEMMARIS ما لم يتفق الأطراف فيما بعد على خلاف ذلك .

ويقر المستفيد بأن الشريك الفنى يحتفظ بجميع حقوق ملكيته الفكرية فى أى تقرير أو أى تقرير مؤقت أو التى تخص نتائج المهام التى أعدها الشريك الفنى أو أعدها أحد المتعاقدين معه من الباطن أو أعدها أحد مقدمى خدمات طرف ثالث بموجب هذا البروتوكول .

يقر المستفيد بأن المشروع يتم تنفيذه للاستخدام من قبل جمهورية مصر العربية لذلك يتعين على المستفيد تعويض الشريك الفنى وضمان عدم الإضرار بالشركة بسبب أى دعاوى تقام ضده من أى طرف ثالث أو من أى طرف ينشأ عن استخدام أطراف ثالثة ، أو اعتماداً على أى تفسير لتقارير ، تقارير مؤقتة أو نتائج المشروع .

٨ - الإخطارات :

يقدم أى إشعار أو طلب أو أى تواصل آخر بموجب هذا الاتفاق أو فيما يتعلق به كتابة ما لم ينص على خلاف ذلك . ويمكن إرساله بالفاكس أو بالبريد على عنوان الطرف المعنى أو رقمه .

الموضح أدناه :

فيما يتعلق بالمستفيد :

جهاز تنمية التجارة الداخلية .

العنوان : ٤ طريق النصر مع تقاطع مكرم عبيد - القاهرة .

الهاتف : + ٢ ٢٢٧١٥٠٢٢

فاكس + ٢٢٢٧١٥٠١٤

عناية السيد الدكتور/ إبراهيم عشماوى - مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية - رئيس مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية .

فيما يتعلق بالشريك الفنى .

سيماريس SEMMARIS .

العنوان : ١، Rue de la Tour، BP 40316، ٩٤١٥٢ Rungis Cedex، France .

الهاتف : + 33 141 80 88 99

عناية السيد/ الإدارة الدولية .

فيما يتعلق بالوكالة :

مكتب رئيس الوكالة الفرنسية للتنمية .

العنوان : ٥، شارع رولاند بارثيس ٧٥٥٩٨ باريس سيدكس ١٢، فرنسا .

الهاتف : 33153443131+

الفاكس : 33153443131+

عناية السيد/ مدير إدارة القطاع الأفريقى .

هذا ، مع تسليم نسخة إلى :

الوكالة الفرنسية للتنمية - مكتب مصر .

العنوان : ١٠ شارع سريلانكا - الزمالك ، القاهرة ، مصر .

الهاتف : 88 517 273 202+

الفاكس : 90 517 273 202+

عناية السيد : مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بمصر .

أو أى عنوان آخر أو رقم فاكس أو قسم أو مسئول يرسل أحد الأطراف إخطاراً مسبقًا به للطرف الآخر قبل مرور خمسة (٥) أيام عمل على الأقل .

٩ - دخول الاتفاق حيز النفاذ - مدة سريانه .

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بدءاً من التاريخ الذى يبلغ فيه المستفيد كلاً من : الوكالة والشريك الفنى بأنه قد نفذت المتطلبات القانونية لدخول الاتفاق حيز النفاذ ويظل الاتفاق ساريًا حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١٠- التعديلات :

لا يجوز إجراء أى تعديل على هذا الاتفاق ما لم يتفق الأطراف على إجرائه اتفاقًا صريحًا وكتابيًا فيما بينهم وفقًا لذات الإجراءات المشار إليها فى المادة (٩) .

١١ - الإنهاء المبكر :

يجوز إنهاء هذا الاتفاق فى أى وقت ويكون الإنهاء بالإخطار قبل (٩٠) يومًا من تاريخ الاعتداد بالانتهاء وذلك فى حال أن تضمن اتفاق الشراكة المبرم بين الشريك الفنى والوكالة أحكامًا محددة تتعلق بالأموال ذات الأصل غير المشروع .

١٢ - القانون الحاكم والتنفيذ والمقر القانونى :

١٢-١ القانون الحاكم :

يحكم القانون الفرنسى هذا الاتفاق .

١٢-٢ القضاء :

يسوى أى نزاع ينشأ بموجب الاتفاق يتم بواسطة محاكم باريس .

١٢-٣ المقر القانونى :

مع عدم الإخلال بأى قانون من القوانين المطبقة . لأغراض خدمة المستندات القضائية وغير القضائية ذات الصلة بأى من التدابير والإجراءات المشار إليها أعلاه يختار المستفيد بشكل نهائى مكتبه القانونى بدءاً من تاريخ هذا الاتفاق فى العنوان المحدد فى المادة (٨) (الإخطارات) كمقره القانونى . وتختار الوكالة عنوان "المكتب الرئيسى للوكالة" المذكور فى المادة ٨ (الإخطارات) كمقرها القانونى .

حرر هذا النص من أربعة أصول باللغتين العربية والإنجليزية لكل منهما ذات الحجية ومع ذلك :

يرجح النص الإنجليزى فى حالة وجود خلاف حول تفسيره .

وقع فى القاهرة بتاريخ

المستفيد :

حكومة جمهورية مصر العربية

ويمثلها السيد الدكتور/ **إبراهيم عشماوى** .

مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية رئيس مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية .

الشريك الفنى/ **سيماريس** SEMMARIS

السيد/ **بينوا جوستر** Mr. Benoit Juster

المدير التنفيذى

الوكالة

الوكالة الفرنسية للتنمية

الدكتور/ **فابيو جرازى** Dr. Fabio Grazi

مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بمصر

شارك فى التوقيع

السيد السفير/ **ستيفان روماتيت** Mr. Stéphane Romatet

سفير فرنسا فى مصر

الملحق

وصف المشروع وخطة العمل

مقدمة

إن تحسين الإمداد الغذائى وجودته والاستفادة من المنتجات الغذائية والخدمات اللوجيستية يمثل إحدى الأولويات القصوى لدى الحكومة المصرية :

ذلك أن تعداد سكان البلاد يتزايد تزايداً سريعًا ومن ثم يجب إجراء تحسين وتطوير لكفاءة السوق من حيث إنتاج الأغذية ومن حيث عمليات التوزيع من أجل خدمة هذا العدد المتزايد من السكان بتوفير أسعار مناسبة ومعقولة ومستدامة .

ويعد تأمين إتاحة السلع الاستراتيجية من الموضوعات الأساسية لدى السلطات العامة وكذلك يعد حاجة متنامية من أجل مراقبة المخزون وإدارة المخاطر فى هذا المجال على نحو أكثر كفاءة .

القاهرة الكبرى منطقة كثيفة ومزدحمة للغاية . ولذلك فإن ثمة حاجة ماسة للاهتمام بإدارة حركة المرور وتحسين حالة شبكات النقل والحد من الآثار البيئية الخارجية ومراعاة الخدمات اللوجيستية للأغذية فيما يخص سياسات استخدام الأراضى .

وفضلاً عن ذلك ، فإن قطاعى الزراعة والأغذية الزراعية يمثلان جزءاً أساسيًا من الاقتصاد القومى ، وكذلك فإنهما يوفران كثيراً من فرص العمل . ولذلك ، فإن تطوير هذين القطاعين يمثل أمراً جوهريًا من المنظور الاقتصادى .

ولا شك فى أن هذين القطاعين يواجهان مشاكل جمة ، وينطويان على كثير من أوجه القصور التى تشمل الآتى :

يبلغ متوسط نسبة الخسائر المتعلقة بالفواكه والخضراوات (٤٠٪) وذلك يعزى إلى تفتيت الأرض الزراعية بين صغار المزارعين وسوء حال قطاعى النقل والتخزين ولهذه الخسائر آثارها المباشرة على الأسعار التى يدفعها المستهلك النهائى .

لا يوجد ما يكفى من المعدات ومن طرائق الالتزام بمنظومة سلسلة التبريد .

ثمة نقص فى عدد المتخصصين فى الخدمات اللوجيستية بقطاع النقل .

أسواق الجملة الحالية (العبور و٦ أكتوبر) حالتها فقيرة وصارت مقتصرة على الفواكه والخضراوات والمأكولات البحرية وهذه الأسواق موجهة فقط إلى إتاحة وفرة فى الإنتاج وليس إلى إتاحة جودة متميزة . بينما تنفذ فى مواقع أخرى التسهيلات المتعلقة بتجارة الجملة لأصناف أخرى من المنتجات (مثل اللحوم ومنتجات الألبان) فعلى سبيل المثال : توجد منشآت إنتاج اللحوم بالقرب من المجازر وهذا التشتت فى أنشطة البيع بالجملة يمنع الجهات المتخصصة ذات الخبرة من تقديم عروض شاملة وجذابة للمنتجات .

الإطار الإدارى والقانونى ذو الصلة فى حاجة إلى إصلاح شامل . ولا ريب فى أن هذا الإطار يجب أن يسمح باستخدام التقنيات الحديثة وأن يحفز على ذلك ، وكذلك يجب أن يسمح بوضع نماذج أعمال تجارية جديدة وبزيادة المنافسة بين المشغلين .

جزء من الإنتاج المصرى للفواكه والخضراوات يُصدَّر إلى الخارج وقد أدى التزام المصدرين المصريين باحترام القواعد والأعراف الأوروبية إلى تكيفهم معها . فقد حققت هذه الشركات مستوى رفيعًا من الجودة لمنتجاتها ولكفاءة عملياتها ويجب أن يستفيد المعروض بالسوق المحلى من هذه الدراية التى بلغها المصدرون المصريون الرئيسيون .

برنامج المساعدة

بناءً على التشخيص الأولى . سيسمح برنامج المساعدة بإجراء دراسات تسمح بتشكل توجهات استراتيجية واضحة المعالم للسياسة المصرية فى مجال تطوير تجارة الجملة الخاصة بالمنتجات الطازجة .

ويتكون هذا البرنامج من عدة وحدات نمطية هى :

الوحدة الأولى - تحليل البيانات المتعلقة بالمسارات الحالية للأغذية والتوزيع الزراعى :

يُجرى تحليل لفروع مختلفة : الفواكه والخضراوات واللحوم ومنتجات الألبان والمأكولات البحرية .

وتستند هذه التحليلات إلى الإحصاءات الحالية وترتكز على البحوث التى أجريت مع الجهات الفاعلة فى القطاعات التالية : المنتجين وتجار التجزئة بالجملة والمتخصصين فى النقل والمتخصصين فى الخدمات اللوجيستية ومخازن سلسلة المتاجر الكبرى وخدمات المطاعم الفندقية (HoReCa) إلخ .

وتتيح هذه التحليلات فهمًا أكثر شمولاً للظروف الحالية لإنتاج الأغذية الطازجة وتوزيعها وكذلك تحديد الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الجديدة وتحديد أى مشاكل أو اختلالات .

والجدير بالذكر ، أنه يجرى تحديد أى عنصر يؤدى إلى تباطؤ وتيرة التطوير لأسواق الجملة ، مما سيتيح هيكلة أكثر كفاءة للفروع المذكورة أعلاه .

وتجرى هذه التحليلات بالشراكة مع الوزارات والهيئات المعنية . مثل جهاز تنمية التجارة الداخلية . وجمعية مصدرى الخضراوات والفواكه . وجمعية صناعات اللحوم .

الوحدة الثانية - تحديد مواقع لإقامة أسواق الجملة :

الهدف الرئيس للوزارة هو امتلاك شبكة من أسواق البيع بالجملة تشمل البلاد بأكملها ونظراً للتنوع الكبير للأقاليم المختلفة من حيث الحجم وأنماط الإنتاج والاستهلاك الزراعيين . فإن هذه الشبكة تتكون من أسواق ذات أهداف متنوعة .

وقبل إجراء تحليل أشمل ، فإن المواقع التالى ذكرها تبدو - مبدئيًا - ذات أسبقية :

سوقان تخدمان القاهرة الكبرى والعاصمة الجديدة : إحداهما فى الشرق والآخر فى الغرب .

سوق واحدة لتجميع الإنتاج فى منطقة الدلتا .

سوق واحدة فى الإسكندرية .

سوق واحدة أو اثنتان فى منطقة صعيد مصر .

وبطبيعة الحال . تخضع هذه التوجهات الأولية لمزيد من الدراسة . وربما لإدخال تعديلات عليها .

وفيما يخص الأسواق المحددة على أنها أساسية . ستكون هناك حاجة للتحديد الدقيق لمواقعها المبتغاة ويعتمد اختيار الموقع على قليل من المحددات الأساسية هى :

يمكن الوصول إليها فى إطار البنية التحتية القائمة لقطاع النقل .

قربها من مناطق الإنتاج أو الاستهلاك .

توافر الأرض .

موقعها بالنسبة للأسواق (أو بالنسبة للمنصات اللوجيستية القائمة) .

تلبيتها لاحتياجات المتخصصين .

وضمن هذا الإطار ، سوف تجرى دراسات حول التأثير البيئى وكذلك بشأن العوامل الخارجية المؤثرة على أسواق الجملة وهذه التحليلات سوف تجرى بالشراكة مع وزارات أو إدارات أخرى معنية .

الوحدة الثالثة - الخدمات اللوجيستية ومنظومة سلسلة التبريد :

لا يمكن اختزال سوق الجملة إلى مجرد مساحة من الأرض تستأجر للسماح بتخزين المنتجات الغذائية وبيعها من المهم لسوق البيع بالجملة - فضلاً عن تلبيتها متطلبات تلك الملكية - أن تلتزم بالتعامل مع تلك المساحة بوصفها موقعًا لتقديم منظومة موسعة من الخدمات التى تشكل بيئة خصبة تسمح بتنشيط القطاع الاقتصادى .

وفيما يتعلق بتلك الخدمات . فإن الخدمات اللوجيستية تعد اليوم من الضرورات غير أنه من الواضح أن المعروض اللوجيستى للسوق الداخلية - خاصة فيما يتعلق بمنظومة سلسلة التبريد محدود للغاية . ويمكن تحسين نوعيته .

وسيكون من الأمور البديهية تحليل السياق المصرى القائم حاليًا - والذى يمكن أن يكون متنوعًا للغاية - على النحو التالى :

يستلزم الطلب على سوق التصدير من الوكلاء إقامة عمليات لوجيستية عالية المستوى .

لا تمتلك السوق الداخلية حاليًا - لأسباب تبدو مرتبطة بالمتطلبات الاقتصادية والتنظيمية - القدرة على تشغيل تلك العمليات ولا الدراية اللازمة لتطبيقها .

ولذلك فإن وجود مختصين محترفين داخل مصر يتمتعون بهذه الدراية المعرفية يعد عنصراً إيجابيًا للغاية .

وسيكون من المهم تحديد الإجراءات والحوافز التي ستسمح بتطوير الخدمات اللوجيسيتة المخصصة للسوق الداخلية .

وسوف توضع هذه التحليلات موضع التنفيذ عبر التواصل مع الإدارات المعنية وكذلك من خلال مسح يتولى إجراؤه (٢٠) أو أكثر من المتخصصين فى الخدمات اللوجيستية وعملاء هذه الخدمات .

الوحدة الرابعة - الإطار التنظيمى والتشريعى والحكومى :

فى إطار هذه الوحدة - سيتم تحليل موضوعين رئيسين :

تنظيم أسواق الجملة .

تقوم أسواق الجملة بمهام ذات صلة بالمنفعة العامة : الأمن الغذائى والسلامة ، والمشاركة فى تنمية القطاعات الاقتصادية والإدارة الفعالة لتدفق الخدمات اللوجيستية فى المراكز الحضرية الرئيسة ، وتطوير الأراضى ... إلخ .

ولذلك ، يجب وضع اللوائح المناسبة لضمان قدرة أسواق الجملة على أداء مهام تلك الخدمة العامة ، وهذا يستلزم إنشاء محيط أمنى واسع النطاق ، يتم من خلاله الإشراف على إقامة منصات تنافسية .

الإطار الإدارى والتعاقدى لإدارة السوق .

أجرت البحوث الأولية التحليل التالى لأساليب إدارة أسواق العبور و٦ أكتوبر .

الجهة التى تُدير تلك الأسواق إدارة مباشرة تهتم بتكلفة الوصول إلى الموقع ، وبالحفاظ على المساحات المجمعة وحدودها الخارجية ، وضمان تطبيق لوائح السوق .

الإيرادات التى تحصلها إدارة السوق تُسحب - فى المقام الأول - من الضرائب ورسوم تقديم الخدمات .

المساحات التى يشغلها تجار البيع بالجملة تُباع بالكامل لهم كممتلكات .

ومن الواضح أن لهذا النموذج التعاقدى والاقتصادى عيوبًا متعددة :

تتولى الهيئات العامة إدارة السوق حصريًا وهذا لا يسهل مشاركة الشركات الخاصة .

الحصيلة المالية المتاحة لإدارة السوق غير كافية لتغطية تكاليف صيانة السوق وتحديث بنيتها الأساسية . خاصة فيما يتعلق بمنظومة سلسلة التبريد .

يمتلك تجار البيع بالجملة مساحاتهم الخاصة ، الأمر الذى يجعل إنشاء مشروعات جماعية تتطلب تعاونًا أكبر من مالكيها وتصير أكثر تعقيداً .

ليس لدى تلك الأسواق وسائل كافية للاستثمار فى البحث والتطوير والتسويق والابتكار وبالتالى لمواءمة إمداداتها المستمرة مع الطفرات الحالية التى تحدث فى هذا المجال : تطوير فنيات جديدة . مبيعات عبر الإنترنت ... إلخ .

وفى إطار هذه الوحدة ، سيحدد إطار اقتصادى وتنظيمى وتعاقدى فيما يتعلق بإدارة أسواق البيع بالجملة ويجب أن يسمح هذا الإطار بزيادة التقبل للتحولات وللتطورات الحالية . وكذلك بجذب مجموعة متنوعة من الشركاء .

وفضلاً عن ذلك فسوف تقدم مقترحات باتخاذ تدابير موجهة لضمان التكامل والاتساق بين مختلف أسواق الجملة بمصر ، وفى هذا الصدد ، يمكن اقتراح مخططات مبدئية مختلفة (كإنشاء شركة قابضة ، أو تكوين اتحاد ... إلخ) وهذا الجانب هو أحد المقومات الحاسمة لضمان نجاح هذا المشروع القومى .

الوحدة الخامسة - الشراكات مع القطاع الخاص :

يعتمد وضع سياسات فعالة لتجارة الجملة على تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص .

ويجب أن يكون للقطاع العام دور محورى يتناول جوانب مختلفة تتمثل فى :

تعريف الخط السياسى الواسع .

الإطار التنظيمى .

تخطيط استخدام الأراضى .

اللوائح المتعلقة باحترام المنافسة .

سلامة الأغذية (اللوائح الصحية) .

الأمن .

الاستثمار فى البنية التحتية العامة .

إدارة التدفقات .

إلخ .

ومن ناحية أخرى ، فإن مشاركة الشركات الخاصة (سواء أكانت مصرية أم أجنبية) ضرورية ويمكن أن تسهم فى جوانب مختلفة تتمثل فى :

إنشاء الأسواق ؛

تطوير عمليات محددة فيما يتعلق بمنظومة سلسلة التبريد ؛

مراقبة جودة المنتجات ؛

الحلول اللوجيستية المساعدة التى تلبى احتياجات الشركة ؛

التشغيل والصيانة الفنية ؛

التسـويق ؛

التعامل التجارى مع مساحات الأراضى ؛

... إلـخ .

وسوف يتشارك فى الاستثمارات القطاعان العام والخاص .

وسوف تشارك شركة سيماريس SEMMARIS فى هذه المشروعات من خلال نموذج عقد الترخيص الخاصة بها ويتضمن عقد الترخيص مجموعة متكاملة من الخدمات (المساعدة الفنية وأثاث الأدوات الرقمية واستخدام علامة Rungis التجارية ... إلخ) خلال مدة تتراوح ما بين ١٥ عامًا إلى ٢٠ عامًا تشمل مراحل التصميم والبناء والتشغيل لمشروعات سوق الجملة .

لذا ، سيكون من الضرورى تحديد الإطار الذى يمكن من خلاله تطوير تلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، داخل أسواق الجملة بمصر .

وسيعتمد هذا ، بطبيعة الحال ، على تحليلات السياقين التنظيمى والتشريعى القائمين .

وبالتـزامن مع ذلك . ستـحـدد الشركـات المصرية التى يمكنهـا أن تشارك فى إنشاء أسواق الجملة وتلبية متطلباتها . ويمكن أن تنشأ هذه الشركات للعمل فى مجموعة من المجالات : البناء والغذاء والطاقة والخدمات اللوجيستية وسلاسل المتاجر الكبرى (السوبر ماركت) ... إلخ .

الوحدة السادسة - التواصل والبعثات الدراسية :

يتضمن إعداد برنامج الشراكة مكونًا للتواصل وتبادل المعلومات .

وسوف يطبق هذا المكون من خلال رحلتين دراسيتين إلى فرنسا خلال المدة التى سيتم فيها تنظيم الإجراءات التالية :

زيارة سوق Rungis والأسواق الأخرى فى فرنسا داخل "اتحاد سوق الجملة الفرنسى" Marché de Gros de France ؛

عرض تقديمى يضطلع به خبراء فى شركة سيماريس SEMMARIS (أو شركائها) ويتناول الجوانب المختلفة لتطوير سوق الجملة وتشغيلها : التصميم الفنى ، والصيانة ، وإدارة منظومة سلسلة التبريد ، والتسويق ، والاقتصاد والعلاقات التعاقدية مع تجار البيع بالجملة والأمن ... إلخ .

اجتماعات مع الوكلاء العاملين داخل المنظومة البيئية لتجارة الجملة : تجارة الجملة والمتخصصين فى الخدمات اللوجيستية والسلطات العامة والمشترين ... إلخ .

ويمكن أن تستوعب كل بعثة دراسية حوالى ٥ أشخاص ، على مدار ٥ أيام .

وسوف تقسم تكاليف النقل والسكن على النحو التالى :

سيتحمل الجانب المصرى تكاليف تذاكر الطائرة .

تكاليف الإقامة داخل فرنسا (فندق ٤ نجوم ، المطاعم والنقل المحلى) ستتحملها موازنة الاتفاق .

الوحدات النمطية العملية :

سوف يعتمد وضع البرنامج على العناصر التالية :

التخطيط الإرشادى

تخطيط	الشهر رقم ١	الشهر رقم ٢	الشهر رقم ٣	الشهر رقم ٤	الشهر رقم ٥	الشهر رقم ٦
الوحدة ١ : تحليل البيانات المتعلقة بالمسارات الحالية للأغذية والتوزيع الزراعى						
الوحدة ٢ : تحديد مواقع لإقامة أسواق الجملة						
الوحدة ٣ : الخدمات اللوجستية ومنظومة سلسلة التبريد						
الوحدة ٤ : الإطار التنظيمى والتشريعى والحوكمى						
الوحدة ٥ : الشراكات مع القطاع الخاص						
التجميع						
الوحدة ٦ : التواصل والبعثات الدراسية						
لجنة تسيير الأعمال						

التقارير المطلوب تسليمها :

ستتولى شركة سيماريس SEMMARIS إعداد التقارير التالية :

التقرير الأولى :

التقرير الأول : خاص بالوحدتين ١ و٣ : يسلم بعد ٣ شهور .

التقرير الثانى : يخص الوحدة ٢ : يسلم بعد ٤ شهور .

التقرير الثالث : يخص الوحدتين ٤ و٥ : يسلم بعد ٥ , ٥ شهور .

ملخص تنفيذى وتقرير نهائى : يسلمان بعد ٦ شهور .

محاضر اجتماعات لجنة تسيير الأعمال : يسلم كل محضر منها فى موعد لا يتجاوز أسبوعين تاليين لتاريخ الاجتماع المعنى .

تقارير الرحلات الدراسية : يسلم كل منها فى موعد لا يتجاوز أسبوعين تاليين لتاريخ انتهاء الرحلة الدراسية ذات الصلة .

البيانات والمعلومات :

وستكون البيانات التالية مطلوبة من الجانب المصرى فى بداية المساعدة الفنية :

قائمة بأسواق الجملة الحالية وبالمعلومات ذات الصلة (الخرائط والتخطيطات ، والبيانات المالية والفنية التى تصف النشاط الحالى واللوائح وعدد المستأجرين ومواعيد العمل ونظام التسعير والإيرادات الرئيسة لمشغل السوق العامة ...) .

قائمة بالمجازر الرئيسة الموجودة وبالمعلومات ذات الصلة (الخرائط والبيانات المالية والفنية التى تصف النشاط الحالى واللوائح ومواعيد العمل ...) .

إحصائية حول الإنتاج الزراعى المصرى مصنفة حسب المنتجات وحسب المناطق ...

إحصائية عن أنشطة استيراد الأغذية الطازجة وتصديرها .

الوثائق الإدارية والقانونية المتعلقة بما يلى :

القوانين التى تحدد إطار أنشطة تجارة الجملة .

العقود الحالية المحررة مع تجار الجملة فى العبور .

اللوائح المنظمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص .

اللوائح المنظمة لنقل منتجات الأغذية الطازجة وتخزينها .

... إلـخ .

قوائم بالأشخاص والمنظمات المزمع استقبالهم :

الإدارات ؛

سلاسل المتاجر الكبرى (السوبر ماركت) ؛

مطورو الأراضى ؛

المتخصصون فى تقديم الخدمات اللوجيستية ؛

المنتجون ؛

... إلـخ .

وقد تدعو الحاجة إلى تقديم معلومات وبيانات أخرى أثناء تنفيذ خدمات المساعدة الفنية .